الأنباء
الاحد 8 ابريل 2012

نواب: لا يجوز التجديد لقيادي يثبت عدم رده على ديوان المحاسبة

خالد السلطان

عبداللطيف العميري

عبدالرحمن العنجري

عمار العجمي

د. عادل الدمخي

قدم النواب خالد السلطان وعبداللطيف العميري وعبدالرحمن العنجري وعمار العجمي ود.عادل الدمخي اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة الى نهاية نص المادة 15 مكررا من المرسوم بالقانون 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والمتعلقة بضوابط تجديد تعيين القياديين، مع إعطائه صفة الاستعجال. وجاء القانون:

مادة أولى: يضاف الى نهاية نص المادة 15 مكررا من المرسوم رقم 1979/15 المشار اليه، فقرة جديدة نصها الآتي: «وفي كل الأحوال، لا يجوز التجديد للقيادي في أي من الجهات التي تشملها الرقابة المالية لديوان المحاسبة، الذي يثبت عدم رده على ملاحظات الديوان، أو مكاتباته، أو يتأخر في الرد عليها دون مبرر، وكذلك القيادي الذي يثبت انه أتى تصرفا أو موقفا من شأنه ان يعوق الديوان عن مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الأكمل.

حصل على المركز الأول في استطلاع «اتجاهات» عن النواب الجدد

الطريجي الأبرز في أول 45 يوماً من عمر البرلمان

د. عبدالله الطريجي

تلتقط وحدة «تقارير الشخصيات» بمركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد المضاحكة صورة قلمية للنائب د.عبدالله الطريجي بعد أن حاز المركز الأول في استطلاع الرأي الذي أطلقه اتجاهات حول النائب الأبرز في مجلس 2012 من النواب الجدد بعد مرور 45 يوما على بداية دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الرابع عشر حيث عبر عدد كبير ممن شملهم الاستطلاع أن النائب الطريجي كان مفاجأة المجلس بطرحه الموضوعي والعقلاني وتصديه لقضايا الأمة.

فقد بدا أداؤه بارزا في قاعة عبدالله السالم عبر حضوره الكثيف في جلسات المجلس واجتماعات اللجان التي لم يتغيب فيها عن أي اجتماع، وهو ما انعكس في مجموعة الأسئلة والاقتراحات التي طرحها النائب والتي تغلبت فيها الأسئلة بعدد 7 أسئلة على الأدوات الأخرى في حين قدم 5 مقترحات برغبة الى جانب اقتراحين بقانون.

حضور دائم في اجتماعات اللجان البرلمانية ومداخلات قوية في القاعة

دعم الأسرة الكويتية وتعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة الفساد على رأس أولوياته

السعودية والبحرين خط أحمر في فكره والكونفيدرالية الخليجية أكبر همه

الحوادث المرورية والقضايا الصحية والمشكلات البيئية هواجس تؤرقه

دافع عن الثورة السورية بشراسة وطالب بتقديم الدعم للجيش الحر

دافع عن المبارك في أول استجواب علني لرئيس وزراء في تاريخ الكويت

انضم لكتلة الـ 35 وطالب بتشكيل لجان تحقيق وحذر من العمالة الإيرانية

السيرة العلمية والمهنية

ارتبطت الحياة العلمية والعملية للدكتور الطريجي بشكل أساسي بالحقل القانوني، سواء فيما يتعلق بإقرار القانون، حيث دراسته وممارسته للمحاماة، أو بتنفيذه ومحاربة الخارجين عنه، حيث دراساته الموسعة وتدرجه الوظيفي في سلك العمل الشرطي.

على صعيد مهنة المحاماة، حصل د.الطريجي على ليسانس الحقوق، وشارك في تأسيس مكتب «المحامي الكويتي»، وعمل محكما بجمعية المحامين الكويتيين، كما أنه يتمتع بعضوية كل من اتحاد المحامين العرب، واللجنة القانونية للاتحاد العربي للشرطة، وأصدر عددا من المؤلفات منها «المرشد القانوني لرجال الشرطة أثناء تحرير المخالفات وتخطيط الحوادث المرورية».

وقد حصل د.الطريجي على عدد من الدورات القانونية المهمة أما على صعيد العمل الشرطي، فقد حصل د.الطريجي على دبلوم في علوم الشرطة، وماجستير في العلوم الأمنية، ودكتوراه في الإدارة الأمنية، وفيما يتعلق بالمؤلفات في هذا المجال فله كتب تحمل عدة عناوين، منها «طبيعة التخطيط الاستراتيجي وأسس بناء الاستراتيجية الأمنية» و«الحوادث المرورية» و«جغرافية المخالفات والحوادث المرورية في دولة الكويت» وله عدة أبحاث منشورة.

أما فيما يتعلق بالمناصب، فهو يتمتع حاليا بعضوية جمعية السلامة المرورية بالكويت، وسابقا شغل عدة مناصب منها مدير إدارة كل من مباحث محافظة حولي والتخطيط والمخالفات المرورية، فضلا عن عضوية هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة، وخبير بالأمن المروري بأمانة مجلس وزراء الداخلية العرب. وأخيرا رئاسة تحرير المجلة المرورية، ومدير تحرير كل من مجلتي الاتحاد العربي للشرطة واتحاد الشرطة الرياضي ورئاسة نادي السالمية الرياضي.

المسيرة البرلمانية

يعد هذا المجلس هو الأول من نوعه في تاريخ النائب د.عبدالله الطريجي، حيث خاض الانتخابات البرلمانية في عام 2009 عن الدائرة الأولى ولم يحالفه التوفيق، وقد برزت أنشطة النائب البرلمانية في الدورة الحالية في عدة مؤشرات فرعية، على النحو التالي:

مقترحات برغبة

دارت اقتراحات الرغبات لدى د.الطريجي حول منح وسام السور لرجال الجيش أسوة برجال الشرطة والحرس الوطني، بالإضافة الى اقتراحه الذي استهدف انهاء معاناة الأسر الكويتية من غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف البناء حيث اقترح النائب منح قرض اسكاني من بنك التسليف والادخار لبناء الدور الرابع لاهالي منطقة «بيان»، كما اقترح إنشاء جسر مشاه يربط بين منطقة «بيان» ومنطقة «مشرف» نظرا للكثافة السكانية التي تعاني منها المنطقتان في الحصول على بعض الخدمات المشتركة التي تربط المنطقتين ولتفادي وقوع الحوادث المرورية المتكررة، وحرص النائب على مواصلة دعمه للأسر الكويتية واشترك مع زملائه من النواب في التقدم باقتراح لانشاء امانة عامة تابعة للمجلس الأعلى للأسرة لرسم الخطط والاستراتيجيات الخاصة بالمشكلات والقضايا ذات الصلة بالاسرة والمجتمع، من جانب آخر اظهر د.الطريجي اهتماما بتحقيق مبدأ الشفافية في العلاقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية واتفق مع مجموعة من النواب في التقدم باقتراح لانتداب نائبين للتحقيق في قضية الإيداعات المليونية.

مقترحات بقوانين

تفاعل د.الطريجي مع اعضاء المجلس مشتركا في تقديم اقتراحين بقانون الاول منهما لانشاء الهيئة العامة للنزاهة بهدف حماية المال العام ومنع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته، فيما اختص الاقتراح الثاني بوضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية وانهاء مشكلة البدون بالشكل القانوني.

الأسئلة البرلمانية

الكثافة في الطرح والتنوع في التناول كانت سمات بارزة للأسئلة التي طرحها النائب د.عبدالله الطريجي فلم يقصر دائرة اهتمامه على قضية معينة او وزارة محددة او وزير بعينه، حيث قدم د.الطريجي 7 أسئلة برلمانية خلال ما يقرب من شهر ونصف الشهر استهدف فيها 4 وزارات هي النفط والأشغال العامة والتخطيط والعدل والأوقاف والداخلية.

وعلى الرغم من كونه وجه 3 أسئلة الى وزارة الداخلية الا انه حافظ على التنوع في طبيعة تناول موضوعات الأسئلة.

وفي جانب آخر من اهتمامات النائب تعلقت بوزارة الاشغال العامة ووزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية طرح النائب سؤالين الى الوزير فاضل صفر، كما تطرق د.الطريجي الى الفساد في الهيئة العامة للقصر ووجه سؤالا الى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية حول هذا الأمر، وانتقلت اسئلة النائب الى وزارة النفط والوزير هاني حسين واثار شبهات الفساد التي تحوم حول بعض القياديين في مركز التدريب البترولي.

الاهتمامات الداخلية

تنوعت اهتمامات د.عبدالله الطريجي بقضايا الشأن الداخلي، وفق ما يوضحه أداؤه البرلماني، وهو ما نوضحه من خلال عدد من المحاور، على النحو التالي:

1 ـ تأييد أسلمة القوانين

ظهرت النزعة المحافظة للطريجي في موقفة من قضية أسلمة القوانين، حيث شدد في 11 فبراير على ضرورة الأخذ بهذا المبدأ، قائلا انه يرى ضرورة أسلمة بعض القوانين وتعديلها.

2 ـ حماية الوحدة الوطنية

طالب د.الطريجي، في 29 مارس، وزير الداخلية بالتعامل بكل حزم مع المغرد حمد النقي، الذي تورط في قضية سب النبي محمد ﷺ، واصفا إياه بالزنديق.

3 ـ الاهتمام بالاستقرار الأسري:

لم يتوان د.الطريجي في دعم المجتمع الكويتي والانتباه لقضاياه الاجتماعية والانسانية، لاسيما في نظرته للدور الذي تلعبه الأسرة في المجتمع، فهو يرى أن الحفاظ على استقرار الأسرة الكويتية وحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية يساهم في دعم استقرار المجتمع وتقدم الدولة، نظرا لأنها النواة الصلبة للمجتمع.

4 ـ تقنين أوضاع العمالة الوافدة:

تعد العمالة الوافدة أحد ابرز انشغالات د.الطريجي، نظرا لأن الاختلال في هذه التركيبة لصالح الوافدين في مقابل المواطنين يحمل تداعيات أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية، يدفع الثمن الأكبر فيها الوطن والمواطن، وهو ما يفرض الاهتمام بالتركيبة السكانية وبلورة استراتيجية للتعامل مع وضع الوافدين ووظائفهم في الدولة، في ظل التهديدات الخارجية وارتفاع نسبة البطالة.

5 ـ حل شامل لقضية البدون:

يطالب د.الطريجي بحل قضية المقيمين بصورة غير قانونية (البدون)، دون ان يكون ذلك على حساب مصالح الدولة أو تعريض مصالح الحكومة للخطر، من خلال انشاء جهاز معالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لوضع حل شامل ونهائي لجميع طلبات الحصول على الجنسية الكويتية للقضاء على مشكلة البدون التي طال أمدها.

6 ـ حصر الإيرانيين المقيمين في الكويت:

يؤكد د.الطريجي على أهمية التعامل بجدية مع ملف الإيرانيين المقيمين بالكويت، عبر حصر أعدادهم، الذكور والإناث، العاملين منهم في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي.

7 – مكافحة قضايا الفساد:

شدد الطريجي على أهمية الانتباه لقضايا الفساد والقضاء على بؤر الإهمال والتسيب، سعيا منه لترسيخ مبدأ الشفافية في العلاقة بين المواطن والحكومة.

وفي هذا السياق، نجد مطالبته بإلغاء التوظيف المركزي في القطاع النفطي، لاسيما بعد مرور سبعة إعلانات متتالية متخمة بشبهات التلاعب والتزوير في نتائج اختبارات التوظيف، الأمر الذي قد يشوه مصداقية واحد من أكثر القطاعات حيوية في الدولة، وهو ما دعاه للمطالبة بإبقاء التوظيف لحملة التخصصات الإدارية في القطاع النفطي تحت إشراف قطاع الشؤون الإدارية وليس مركز التدريب البترولي، وتفكيك النزعة المركزية للتوظيف.

كذلك أبدى د.الطريجي اهتماما بالمخالفات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة وجهاز التدقيق ولجان التحقيق الداخلية في مؤسسة البترول الكويتية، ومنها تنظيم دورات وهمية دون حضور، وترسية عقود بمبالغ ضخمة بالأمر المباشر، وعلى الرغم من ذلك ما زالت جميع تلك القيادات على رأس أعمالها.

8 – انشاء جامعات جديدة:

إن أحد الاهتمامات الشاغلة لفكر د.الطريجي انشاء جامعة جابر للعلوم التطبيقية، وافتتاح فروع للجامعة في المحافظات للتخفيف عن معاناة الطلاب والأسرة.

9 – الاهتمام بقضايا البيئة والصحة:

تحوز القضايا الخاصة بالبيئة والصحة اهتمام النائب، وأبرزها اهتمامه بقضية انبعاثات الغازات السامة عن التفاعلات غير المعالجة في محطة مشرف للصرف الصحي، الأمر الذي نتج عنه تلوث للهواء وتلوث البيئة البحرية، وامتدت تأثيراتها إلى قاطني منطقة مشرف والمناطق المجاورة لها، وهو الأمر الذي يستوجب وجود آليات انذار مبكر تمنع وقوع تلك الكوارث البيئية قبل حدوثها، عبر آليات محددة وضوابط معينة، مثل نقل محطة المياه العذبة من منطقة مشرف بجانب أرض المعارض إلى أي مكان آخر خارج المناطق السكنية، وعمل صيانة للمناطق المتهالكة. كما برز اهتمام النائب فيما يتعلق بمشروع المدن الطبية، وهو أحد أهم المشاريع التي تستحوذ على اهتمام الرأي العام الكويتي فيما يتعلق بملف الصحة، إذ يرى الطريجي أن اشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذا المشروع لن يصب في مصلحة المواطن، حيث يحكمه اعتبارات الربح والخسارة في حين أن رؤية القطاع الحكومي يحكمها الصحة العامة للمواطن في المقام الأول.

10 – خلق ثقافة مرورية:

يأتي اهتمام الطريجي بقضايا المرور امتدادا لمسيرته العملية التي تعلق جانب كبير منها بالعمل في قطاع المرور. ومن صور اهتمامه بقضايا المرور اقتراحه بانشاء جسر مرور يربط بين منطقة بيان (قطعة 11) ومنطقة مشرف (قطعة 2)، لأن المنطقتين تعدان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. فضلا عن وجود بعض الخدمات المشتركة التي تربط المنطقتين (مسجد لؤلؤة الزين ونادي اليرموك الرياضي وفرع جمعية مشرف التعاونية والمطاعم والأماكن الترفيهية وألعاب الأطفال). كما لوحظ ارتفاع نسبة الحوادث المرورية والتي نتج عنها عدد من الوفيات والإصابات لعابري الطريق الذي يفصل بين المنطقتين، مما يحتم انشاء ذلك الجسر.

القضايا الخارجية

على الصعيد الخارجي، هناك عدد من القضايا المحورية في فكر د.عبدالله الطريجي، على النحو التالي: 1 ـ دعم الاتحاد الخليجي: شدد الطريجي على أهمية الاتحاد الخليجي، مبينا، في 22 فبراير، أن المتغيرات الاقليمية تستوجب توحيد القوى العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية لدول الخليج تحت راية واحدة، بينما تحتفظ كل دولة بشؤونها الداخلية.

2 ـ تعزيز العلاقات الكويتي ـ السعودية: اعترض الطريجي على منع الداعية السعودي محمد العريفي من دخول البلاد، وكان اعتراضه على هذا المنع ينطلق من تعارضه – أي المنع – مع العلاقات الأخوية والراسخة التي تربط الكويت بالمملكة العربية السعودية، وهو ما يتسق في مجمله مع نظرة القيادة الكويتية للعلاقات مع السعودية.

3 ـ مساندة الثورة السورية: كان موقف الطريجي من ثورة الشعب السوري إيجابيا، حيث أكد علي دعمه وتضامنه مع الثورة السورية، وعلى حق الشعب السوري في اسقاط نظام بشار الأسد، وفي هذا الاطار انتقد تخاذل بعض النواب في دعم الشعب السوري، قائلا «هناك كلمات تخرج من أعضاء في المجلس تشكل اهانة لنا، ونحن جئنا للانجاز، ولقد وقفنا ضد نظام صدام، ولسنا عاجزين عن مواجهة بشار الاسد ومندوبه في المجلس».

«الشعبي» يقترح مد الخدمة في الجيش إلى 65 عاماً

مسلم البراك

محمد الخليفة

م. خالد الطاحوس

قدم النواب محمد الخليفة وعلي الدقباسي ومسلم البراك وخالد الطاحوس اقتراحا بقانون لتعديل البند رقم 2 من المادة 99 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى

يستبدل البند رقم 2 من المادة 99 من القانون رقم 32 لسنة 1967 المشار اليه النص الآتي «بلوغه من العمر ستين سنة ويجوز من الوزير المختص مد الخدمة مدة أو مددا لا يجاوز بها الخامسة والستين من عمره، وتدخل هذه المدة في حساب التقاعد».

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بتعديل البند رقم 2 من المادة 99 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش كالتالي: استشعارا من المشرع بأهمية التمازج بين الخبرة العلمية التي تقوم على طول التجارب التي يقضيها العسكري في الخدمة مع العنصر الشبابي الذي لايزال حديث العهد في المجال العسكري وهديا بما هو مقرر بأنه يجب ان تتساوى المعاملة حيث تتماثل الظروف وليس هذا بدعا اذ له نظير عادل نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 97 من القانون رقم 23 لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.

وبناء على ما تقدم ونظرا لحاجة الجيش للخبرة العسكرية التي تراكمت من خلال سنوات الخدمة التي قضاها العسكري ومن أجل هذا أعد الاقتراح بالقانون المقدم.

الشايع يسأل عن إقالة مدير عام «الأوفست»

شايع الشايع

وجه النائب شايع الشايع سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي جاء نصه كالتالي: ما الدوافع التي دفعت الى اقالة مدير عام شركة الاوفست السيد عبدالله غيث المطوع المشهود له بالنزاهة من خلال المناصب السابقة بأسلوب غير حضاري وغير لائق خاصة مع مسؤول نظيف اليد والذمة.

ولا يخفى عليكم أن هذه الاقالة المؤسفة وبهذا الاسلوب تسببت فيإعدام مستقبله الوظيفي والاسري خاصة انه تقدم باستقالته من منصبه بالهيئة العامة للاستثمار فأرجو اعادة النظر في مدى امكانية عودته الى منصبه لضمان استكمال دوره بالمحافظة على المال العام.

المرداس والنملان: إعفاء زوجة المتوفى من إعلان الرغبة للحصول على الجنسية

نايف المرداس

سالم النملان

قدم النائبان نايف المرداس وسالم النملان اقتراحا بقانون بإضافة فقرة أخيرة من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية الكويتية، وجاء كالتالي:

مادة أولى:

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة عن المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه النص التالي:

فإذا كان انتهاء الزوجية قبل انقضاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة بسبب وفاة الزوج، وكان للمرأة الأجنبية ولد أو أولاد من زوجها وحافظت على إقامتها العادية بالكويت حتى انقضاء هذه المدة، أو أعفيت من كل هذه المدة أو بعضها، جاز منحها الجنسية الكويتية، بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية إذا طلبت ذلك، ولو لم تكن قد سبق لها اعلان رغبتها في كسب هذه الجنسية قبل الوفاة، يسري ذلك على المطلقة إذا كان أحد أولادها من زوجها الكويتي قد بلغ سن الرشد.

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون

بإضافة فقرة أخيرة من المادة

الثامنة من المرسوم الاميري رقم

(15) لسنة 1959 بشأن قانون الجنسية الكويتية

تستند الحكمة من وراء هذا التعديل الى فكرة انسانية واجتماعية عادلة قوامها الحفاظ على رابطة الدم وعلاقة الأبوة الناشئة عن العلاقة التي كانت تربط الأب الكويتي الجنسية والزوجة الأم الأجنبية التي تحمل جنسية غير الجنسية الكويتية او من غير محددي الجنسية والتي فاتها إعلان رغبتها في اكتساب الجنسية الكويتية إبان قيام الزوجية وقبل وفاة الزوج أو طلاقها منه، وذلك بعدم حرمان أرملة أو مطلقة الأب الكويتي من الحصول على الجنسية الكويتية حفاظا على رباط الاسرة الذي كان يضمهم جميعا في وقت ما وطن واحد.

«الميزانيات» ناقشت إمكانية استغناء «الإطفاء» عن المباني المؤجرة

عدنان عبدالصمد

قال النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الادارة العامة للاطفاء عن السنة المالية 2013/2012 والتي بلغت نحو 106,4 ملايين دينار بزيادة قدرها 16,7 مليون دينار عن العام الماضي.

وقد بلغت الايرادات المقدر تحصيلها خلال السنة المالية 2013/2012 نحو 1,3 مليون دينار، كما بلغت المصروفات المقدر انفاقها خلال السنة 106,4 ملايين دينار، وقد تطرقت اللجنة الى الخطة الانمائية للسنة الثالثة والتي بلغت بالميزانية نحو 13,5 مليون دينار، كما تم الاستفسار عن زيادة بند مكافآت الاستحقاق بالميزانية والبالغة قيمتها 4,9 مليون دينار استنادا الى قرار مجلس الخدمة المدنية 2006/19 حيث افاد المختصون بالادارة بأن هذه المكافآت تخص بعض المتقاعدين من الادارة والمتوقع ان يصل عددهم في نهاية 2012 الى ما يقرب من 200 موظف.

كما ناقشت اللجنة بحث امكانية الاستغناء عن الاماكن المؤجرة بمباني تمليك، وقد افادت الادارة العامة للاطفاء بأنه سيتم نقل الادارة الى مشرف قريبا خلال شهور.

كما تساءلت اللجنة عن انخفاض البند المختص بالبعثات الدراسية والذي يبلغ 20000 دينار، وقد طلبت الادارة مساعدة وزارة المالية في زيادة قيمة الاعتماد المخصص للبعثات.

وقد استكملت اللجنة اجتماعها الثاني من نفس اليوم لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للبيئة عن السنة المالية 2013/2012 والتي بلغت نحو 22,2 مليون دينار بنقص قدره 911 ألف دينار عن العام الماضي. وقد بلغت الايرادات المقدر تحصيلها خلال السنة المالية 2013/2012 103 آلاف دينار، كما بلغت المصروفات المقدر انفاقها خلال السنة 22,2 مليون دينار. وبعد مناقشة بنود الميزانية المقترحة طلبت اللجنة اعادة دراسة دور لجنة البيوت الاستشارية من خلال التنسيق بين كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة، كما طلبت اللجنة من المختصين بالهيئة البحث عن ايجاد وسيلة للتوعية والمحافظة علي البيئة سواء بالمناهج الدراسية او عن طريق وسائل الاعلام المقروءة والمرئية. كما ناقشت اللجنة مع الهيئة تقييم اداء مجلاتها التي تصدرها وبشكل عام التي تصدر من الجهات الحكومية من خلال دراسة تعدها وزارة المالية في هذا الشأن.